لما كانت المناقصة العمومية لتلزيم " أعمال التدقيق الداخلي العائدة للمصلحة الوطنية لنهر الليطاني للعام ٢٠٢٦" المطروحة بتاريخ ٢٠٢٦/٠٧/٠٧ وفق قانون الشراء العام لم تسفر عن نتيجة إيجابية وفق محضر جلسة فض العروض مرجعه، حيث لم يرد أي عرض ضمن المهلة القانونية.

وإستناداً الى قانون الشراء العام رقم ٢٤٤ تاريخ ٢٠٢١/٠٧/٢٩ المادة ٢٥ منه البند ٢ وحيث أنه لم يتقدم أي عرض ضمن المهلة القانونية، نحيل إلى جانبكم كامل الملف مع محضر جلسة فض العروض راجين الموافقة على توصية اللجنة التالية:

أولاً: إلغاء التلزيم العائد للمناقصة العمومية لتلزيم " أعمال التدقيق الداخلي العائدة للمصلحة الوطنية لنهر الليطاني للعام ٢٠٢٦" وفق قانون الشراء العام ونشر إشعار بالإلغاء على المنصة الالكترونية لدى هيئة الشراء العام.

ثانياً: إعادة المناقصة العمومية في أقرب فرصة ممكنة.

وبعد الإطلاع والمناقشة قرر المجلس ما يلي:

الموضوع : طلب الموافقة على إلغاء المناقصة العمومية لتلزيم " أعمال التدقيق الداخلي العائدة للمصلحة الوطنية لنهر الليطاني للعام ٢٠٢٦" وإعادة طرحها وفق قانون الشراء العام .
قرار رقم ٢٦/٤٣
الموافقة على : - إلغاء المناقصة العمومية لتلزيم " أعمال التدقيق الداخلي العائدة للمصلحة الوطنية لنهر الليطاني للعام ٢٠٢٦" وإعادة طرحها وفق قانون الشراء العام ، ونشر إشعار بالإلغاء على المنصة الالكترونية لدى هيئة الشراء العام. - إعادة طرح المناقصة العمومية في أقرب فرصة ممكنة وفقاً لأحكام قانون الشراء العام.